أثر السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تطبيقية على دول شمال افريقيا للفترة من ١٩٨٠-٢٠٢١

ا. توفيق إبراهيم مرزوق إبراهيم
(باحث دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)
أ.د أيمن أحمد رجب
(الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)
إ.د محمد عبدالسلام راغب
(الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر السياسات المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى كل من دول شمال افريقيا (مصر – ليبيا – تونس – المغرب – الجزائر) والتعرف على ماهية السياسات المالية التى اتبعتها دول شمال افريقيا ، وتناول بعض من الادبيات والدراسات السابقة التى تطرقت لموضوع البحث ومن ثم التعرف على ارائهم والنتائج والتوصيات التى تم التوصل اليها ، حيث تم اختيار دول شمال افريقيا كمجتمع للدراسة فى ضوء التطورات التى شهدتها المنطقة على مدار عقود ، ونظرا لاهمية دراسة السياسات المالية خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٢١م وتاثيرها على الاستثمار الاجنبى المباشر ، اهتمت الدراسة بالخروج بنتائج تعبر عن الواقع الفعلى لمستوى الاستثمار الاجنبى فى الدول عينة الدراسة ووضع النتائج أمام القائمين على صياغة السياسات المالية للاستفادة منها ، والتعرف على العوامل الأكثر تأثيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا ، حيث يمكن من خلال التعرف على درجة التاثير على الاستثمار الاجنبى المباشر ان يتم الاخذ بعين الاعتبار العوامل الاكثر تاثيرا ومن ثم الاهتمام بها ، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تاثير ايجابى للسياسات المالية ممثلة فى دعم المنتجات البترولية ،الانفاق الحكومى على البنية التحتية ، الانفاق الاستهلاكى على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر ، وتم التوصل الى انه يوجد تاثير للسياسات المالية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى دول شمال

افريقيا ، حيث اظهرت النتائج ان السياسات المالية تؤثر على الاستثمار الاجنبى المباشر بمقدار معامل تحديد لـ (Cox & Snell) بقدرة تفسيرية ٤٢.١٥% وان معامل التحديد لـ (Nagelkerke) اظهر قدره تفسيرية ٤٦.٣٢% ، واوصت الدراسة بانه لتحفيز الاستثمارات الاجنبية لابد من تقديم نموذج متكامل للمستثمرين لايقتصر على سياسة محددة من السياسات المالية ، بحيث ان يكون متكامل وشامل ويمنح المستثمرين المزيد من الثقة فى الاقتصاد .

كلمات مفتاحية : الاستثمارالاجنبى – شمال افريقيا – السياسات المالية

Abstract:

The study aimed to identify the impact of financial policies on attracting foreign direct investment in all North African countries (Egypt - Libya - Tunisia - Morocco - Algeria) during the period from 1980 to 2021 AD. The study concluded that there is a positive impact of financial representative policies in supporting petroleum products. Government spending on neural interactions, spending on direct foreign investment flows in Egypt, and we look forward to the existence of exciting financial policies to attract foreign investments in North African countries, as the results show that the readiness of financial services in the field of foreign direct investment is expected according to (Cox & Snell) with an explanatory capacity of 42.15% and the signing of a contractor for (Nagelkerke). The defense showed an explanatory capacity of 46.32%, and a study was adopted stating that to stimulate foreign investments, it is necessary to present a model model of food to investors that is limited to a specific financial structure, so that it is a comprehensive and

comprehensive contribution and gives investors more confidence in Economy.

Keywords: Foreign Investment - North Africa - Financial Policies

مقدمة:

اهتمت العديد من المؤسسات والجهات الدولة ببحث السبل التي من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي بشكل ايجابى، وبشكل عام جاءت بعض من تلك المحددات مرتبطة بالبيئة الداخلية للدول المضيفة ممثلة فى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والبعض الاخر من العوامل يعود إلى المستثمر الأجنبي فى حد ذاته من حيث حجمه وتوافر الموارد لديه. وهناك عوامل تعود إلى الدولة الأم وطبيعة السوق التي ينتمي إليه المستثمر الأجنبي، وتتفاوت درجة تأثير هذه العوامل في ومن شركة إلى أخرى وفقاً لقرار الاستثمار في الخارج من دولة إلى أخرى. (بيري، ٢٠١٩) وقد اتسمت السياسات التي تبنتها الدول النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بالتغير تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أشكال تدفق رأس المال إليها . فبينما اتبعت تلك الدول في السبعينيات سياسات تهدف إلى تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه في الثمانينيات ، ومع ظهور مشكلة الديون التي قيدت تدفق القروض التجارية للدول النامية ، اتجهت تلك الدول إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تخفيض القيود المفروضة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (فوزي، ٢٠٢٠).

ومن ثم، يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه تحقيق الاستقرار فى السياسات النقدية، والتي تنعكس بالإيجاب على معدلات تدفق الأموال الأجنبية . ومن ثم فان التكامل بين السياسات الاقتصادية (النقدية – المالية) يمكن ان تشكل محددات ينشأ عنها تحسن فى الاستثمار الاجنبى المباشر ، نتيجة للعديد من العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية والاقتصاد الكلى والجزئى للدولة ومستوى التنافسية وتحقيق الكفاءه في

استخدام الموارد ، وفى ظل وجود حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد ، بمعنى أن اتخاذ القرارات الاقتصادية رهن ضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف، ويتمثل أهمها في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة، فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للعملة المحلية.(عاطف، ٢٠١٤).

١ـ مشكلة الدراسة:

تمر دول شمال افريقيا بواقع ملىء بالتحديات نحو تعظيم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة التحديات الداخلية المتمثلة فى نقص السيولة والموارد المالية ، ومن ثم لابد من زيادة تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية ، ولذا فإن الدراسة تسعى إلى صياغة نموذج يشير إلى أهم تاثير السياسات المالية على الاستثمار الاجنبي المباشروالتي من شأنها دفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى ، وبالتالى التزايد فى التعرف على العوامل الاكثر تاثيرا واستيضاح الدور التفاعلى لمتغير معدل النمو الاقتصادى ، وبالتالي فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الاتى :

- **تساؤل البحث : هل يوجد اثر للسياسات المالية على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى دول شمال افريقيا ؟**

٢ـ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

١. دراسة أثر السياسات المالية على جذب الاستثمارات الاجنية المباشرة الى دول شمال افريقيا .

٢. التعرف على درجة تاثير كلا من الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية وعدم المنتجات البترولية والتسهيلات المصرفية والائتمانية والانفاق الحكومى على البنية التحتية والانفاق الاستهلاكى على الاستثمار الأجنبي المباشر فى ضوء معدلات النمو الاقتصادى على الاستثمارات الاجنبية المباشرة
٣. التعرف على ادوات السياسات المالية وفقا للدراسات السابقة وعرض النتائج التى توصلت اليها بعض من تلك الدراسات.

٣- أهمية الدراسة:

١) توجد أهمية لدراسة السياسات المالية ودورها على الصعيد الوطني فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الضرورة التي يفرضها الواقع الاقتصادي في (دول شمال افريقيا) لكي تتمكن تلك الدول من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
٢) ان دراسة تطور المتغيرات المحيطة بالواقع الاقتصادي والمحفزات الضريبية وتحديد التاثيرات الناتجة عن اتباع السياسات الاقتصادية ، وما إذا كانت قد حققت نجاحًا في جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وفقًا للأساليب العلمية المبنية على استراتيجية مالية ، يعطى تصورا لمدى نجاح الدولة فى تطبيق السياسات وتحقيق الهدف منها ام ان هناك حاجة لاحداث تعديل على تلك السياسات.
٣) وضع نتائج الدراسة أمام القائمين على وضع السياسات المالية للاستفادة و التعرف على العوامل الأكثر تأثيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا .

٤- الاطار النظرى والدراسات السابقة :

أتسم نمط التدفقات المالية نحو البلدان النامية بتزايد رؤوس الأموال الخاصة خلال العقود السابقة وتحولت هده التدفقات من قروض تجارية ألي استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، وتبذل ليبيا جهودا حثيثة لغرض جذب الاستثمار الأجنبي

الخاص والعمل على استبعاد القيود علي حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب باعتبارها استيراد لرأس المال ووسيلة هامه لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذو موارد محدودة بهدف التطوير الاقتصادي عموما وفي تمويل المؤسسات الصغيرة، ومع ذلك فان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا مازال محدود ، حيث تعود محدودية السوق الليبي وحالة عدم الاستقرار علي مستوي الاقتصاد الكلي والمتعلق بتواضع معدل النمو الاقتصادي والعجز في الموازنة العامة ويرجع السبب الأساسي إلي الظروف السياسية غير المستقرة في المنطقة، وتواجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في مناطق جغرافية أخري، ولذلك تحتاج ليبيا لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلي تحسين البنية الأساسية وتقوية الأنظمة المصرفية والتنمية مناسبة وإطار استثمار أكثر تحررا وخلق مؤسسات ترفع من مستوي رأس المال البشري وإصلاح النظام القضائي والحد من الفساد . (فريجى ، ٢٠٢٠)

لقد ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى النمو الاقتصادى بصفة عامة، حيث يشهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تفسر هذه الزيادة في الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية، وتحرير التجارة والاستثمار، فضلا عن مساهمة هذه الدول في تحقيق التكاملات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، هذا خلافا لما كان عليه في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي من انعدام الثقة حيث إعتبرت كثير من الدول أن هذه الاستثمارات تمثل تهديد حقيقا على سيادتها الوطنية واستغلال لثرواتها إن الاستثمارات الأجنبية وما تتميز به من نقل للتكنولوجيا الحديثة وإسهامها في تراكم رأس المال واعتبارها مصدراً لرفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية.(المالكى، ٢٠١٨)

حيث إن دول العالم (الغنية والفقيرة) تتنافس فيما بينها على جذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية نحو أسواقها، فالدول النامية تهدف إلى تغطية نقص التمويل

لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات ودعم ميزان المدفوعات،وتوفير فرص العمل فضلاً عن إدخال تكنولوجيا وتقنيات وأساليب إنتاج وإدارة حديثة (قدومى، ٢٠٠٦) لذا يمكن القول بأن هدف اهتمام الدول المضيفة بالاستثمارات الأجنبية لكي تعمل على زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية المهارات الفنية والخبرات العملية، ورفد الدولة المضيفة بالعملات الأجنبية، والعمل على إحلال المنتجات المحلية بدلا من المستوردة من خلال انشاء المصانع والمشاريع سواء الكبرى او المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. (فريجى، ٢٠١٦)

وفى اطار دراسة اثر السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر فانه من الاهمية التعرف على الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ، ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة ، ولعل أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما السياسة المالية والسياسة النقدية ، ويتمثل الدور الأساسي للسياسات الاقتصادية المالية أو النقدية ، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد.(نور الدين ، ٢٠١٩)

فقد تناولت دراسة (Owen,2022) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث تساهم هذه الدراسة في التعرف على المحددات المتعلقة برؤية الأجانب حول الاستثمار في الاقتصاد الصيني وما هي العوامل التي تؤثر على موقفهم من التوجه بأموالهم كاستثمار مباشر نحو الصين، على مستوى ١٣ قطاعًا في الاقتصاد الصيني، واعتمدت الدراسة على قياس أثر كل من الناتج المحلي والأجور ومعدل التضخم وسعر العملة فى الصين خلال الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠٢٠م، وبدراسة أثر تلك المتغيرات المستقلة ، فقد توصلت النتائج إلى أن الناتج المحلي يؤثر بشكل طردي على الاستثمار الأجنبي المباشر وإن معدل التضخم أثر بشكل عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن سعر الصرف أثر بشكل طردي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن معدل الأجور أثر بشكل عكسي على الاستثمار الأجنبي

المباشر في الصين، وأظهرت الدراسة أن درجة الإصلاح الاقتصادي وأنشطة الابتكار من المحددات الهامة والاستثمار الأجنبي المباشر القطاعي في الصين؛ لأنها تعمل على تحفيز وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

واهتمت دراسة (عواد،٢٠٢٢) ببحث محددات الاستثمار الأجنبي في الأردن ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تخلص أهمية الدراسة التعرف على العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتدت المنافسة بين الدول فيما بينها للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم والتي اتسمت بطابع التأرجح الكبير كلما زادت المشكلات الاقتصادية إجمالاً في القرن الواحد والعشرين، فالأردن قد عانى من أزمات متلاحقة خلال العقد الأخير، والذي قد أثر على جذب الاستثمار الأجنبي، واعتمدت الدراسة على فحص وتباين أثر عدد من العوامل التي تمثل المتغيرات المستقلة، وهي الناتج المحلي وسعر الصرف، وأسعار الفائدة وتكلفة الأيدي العاملة، ومعدل التضخم، وذلك ، لبيان أثر تلك العوامل على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تشير إلى إيجابية كل من سعر الصرف والناتج المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما لم يتم رصد أثر معنوي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك علاقة سلبية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما أن العلاقة بين تكلفة الأيدي العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة سلبية، فكلما انخفضت تكلفة الأدي العاملة كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقامت دراسة (نورة & عبود، ٢٠٢٢) على بحث الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب - محددات وأثار، حيث هدفت الدراسة إلى بناء تصور متكامل عن العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب، خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٢م ، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل يتمثل في معدل النمو الاقتصادي مقاسًا بالناتج المحلي وحجم الاحتياطي الأجنبي من العملة ومؤشر الطاقة ومعدل الانفتاح الاقتصادي ومعدل التعليم

والميزان التجاري، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج بأن هناك تأثيرًا لكل من الانفتاح الاقتصادي ومعدل التعليم ومستوى التطور المالي في الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما لا نجد سوى معدل الانفتاح الاقتصادي كمحدد لهذه التدفقات بالنسبة لتونس والمغرب، في حين أن هذا الأخير لم يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي في حالة تونس، ومن هذه النتائج يتضح أن مناخ الاستثمار في الدول الثلاث لا يرقى إلى المستوى المطلوب أو حتى الأدنى والذي يوفر للشركات متعددة الجنسيات البيئة المناسبة لممارسة نشاطها.

وناقشت دراسة (Onafowara, 2022) العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بولندا، حيث تبحث هذه الورقة فى ثمانية اقتصادات متقدمة من الإتحاد الأوربي ، وقد استخدم الباحث اسلوب الاقتصاد القياسى من خلال اتباع الاختبارت الاحصائية للتوصل لنتائج الدراسة باستخدام اسلوب التكامل المشترك، السببية جرانجر ونماذج الانحدار لقياس العلافة بين الاستثمار الاجنبى المباشر واثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع وقد توصل الباحث الى انه لايوجد علاقة احصائية بين الاستثمار الاجنبى المباشر والمشروعات الصغيرة فى عدد وعلاقة سببية بين الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بولندا.

ودارت دراسة (Sakali,2021) حول التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي الخارجي في بلغاريا، والهدف هو تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا، خلال الفترة الزمنية من أواخر ١٩٨٥م حتى أواخر ٢٠١٨م ، من أجل استكشاف المرحلة الأكثر أهمية في واقع الاقتصاد البلغاري، وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا لديه أسباب منها معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي والقوى العاملة البلغارية ومستوى الإصلاحات الانتقالية والاندماج في الاتحاد الأوروبي، وتعد تلك المحددات ذات تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا، لما قد أتاحت للمستثمرين حافزًا هامًا للاستثمار في السوق البلغارية.

وسعت دراسة (nasiru,2021) الى قياس العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادى فى نيجيريا وتستكشف هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادى في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٠ حتى العام ٢٠١٩م ، على عكس الدراسات السابقة التى تناولت فترات زمنية اقل، فإن هذه الدراسة استخدمت نماذج الانحدار المتأخر واختبار ADF وPP للتاكد من استقرار السلاسل الزمنية ومن ثم اجراء اختبارات التكامل المشترك، يتم التقاط ديناميكية المدى القصير أيضا من نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وتشير نتائج الاختبار أن لم يتم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير الاستثمار الاجنبى المباشر على الناتج المحلى و انه لم يتم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير الاستثمار الاجنبى المباشر على متوسط نصيب الفرد الناتج المحلى وانه تم التوصل الى نتيجة احصائية لتاثير الاستثمار الاجنبى المباشر على الاستهلاك المحلى.

وناقشت دراسة (Mokabe, 2021) العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر و المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر البطالة في ناميبيا حيث تستعرض هذه الورقة التطورات في الاستثمار الاجنبى المباشر في ناميبيا على مدى سبعة عشر عام الماضية، فقد جرت محاولة لدراسة العوامل التي كانت الأكثر تأثيرا لهذه التطورات ولتحديد آثار كل منهما، وتوظف ورقة ورقة بحثية حديثة لدراسة السلاسل الزمنية فى الاقتصاد القياسي، وهما التكامل المشترك (CI) تحليل الاخطاء المدمجة وتصحيح (ECM) تحديد الآثار الطويلة والقصيرة الأجل من خلال دراسة بيانات كلا من الاستثمار الاجنبى المباشر والبطالة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ناميبيا، وتكشف النتائج أنه لم يتم التوصل الى وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبى المباشر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما تلاحظ وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبى المباشر والبطالة فى نامبيا، وذلك نتيجة الى تباطؤ الاقتصاد فى احداث نمو مما كان متوقعا، في حين أن ضعف أداء الاستثمار ادى اى ضعف الاثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وهدفت دراسة (Jagadeesh, 2021) الى دراسة تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على المؤشرات الاقتصادية فى بتسوانا ، حيث ان الغرض من هذه الورقة هو دراسة دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كلا من الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى في بوتسوانا حيث بوتسوانا هي واحدة من أكثر الدول الناجحة الغنية بالموارد الطبيعية في العالم، وقد طبقت الدراسة على نموذج النمو الاقتصادى، حيث استخدم الباحث اسلوب اختبار التكامل الزمنى ونموذج جرانجررو اختبارات استقرار السلاسل الزمنية PP & ADF للتحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات، بجانب ان الدراسة اختبرت السكون من خلال دمج بيانات السلاسل الزمنية بوتسوانا للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٩، وتوصلت الدراسة الى انه لم يتم التوصل الى علاقة معنوية لتاثير الاستثمار الاجنبى المباشر فى بتسوانا على كلا من الناتج المحلى ونصيب الفرد من الناتج المحلى.

٥- فرضيات الدراسة:

- **الفرض الرئيسى : " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للسياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى "**
- **الفرض الفرعى الأول** : " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى "
- **الفرض الفرعى الثانى** : " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية لدعم المنتجات البترولية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى"
- **الفرض الفرعى الثالث :** " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للتسهيلات المصرفية والائتماني ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى"

- **الفرض الفرعى الرابع :** " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للانفاق الحكومى على البنية التحتية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى"
- **الفرض الفرعى الخامس :** " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للانفاق الاستهلاكى ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى"

٦- نموذج الدراسة :

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالى المبين فى شكل رقم (١)

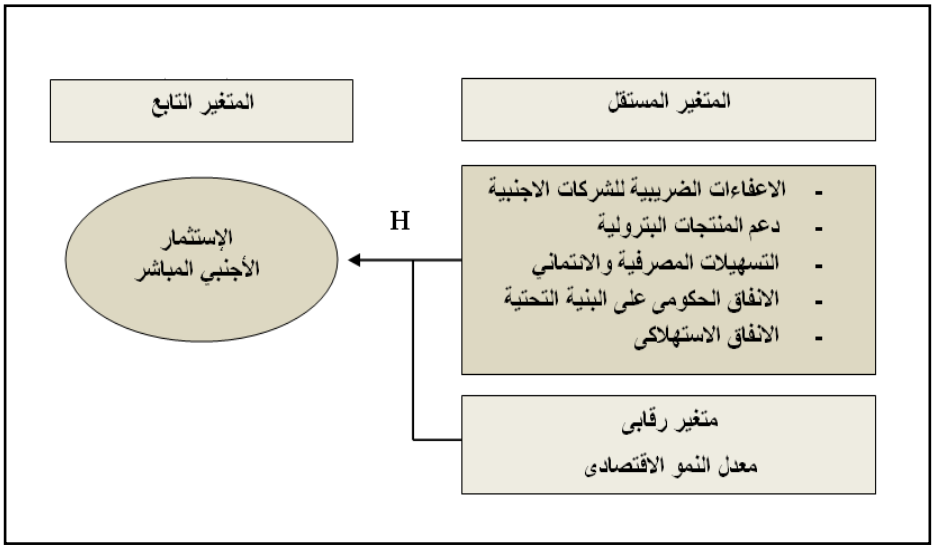

شكل رقم (١)
نموذج الدراسة

٧- منهجية الدراسة:

تهتم الدراسة فى تحليلها على المنهج التحليلى لدراسة العلاقة بين المتغيرات، بجانب المنهج الوصفي من خلال استعراض الإطار النظري، وما هو متاح من مراجع ودراسات وتقارير ودوريات متخصصة وتحليل البيانات الإحصائية الرسمية ، ومن ثم القيام بالدراسة التحليلية خلال الفترة من العام المالي ١٩٨٠ حتى العام ٢٠٢١ م لفترة ٤٢ عامًا، حتى يمكن الخروج بنتائج أكثر واقعية تخدم الهدف من الدراسة، وسوف يتم الاستعانة برنامج التحليل الإحصائي (Eviews-13) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك من خلال اتباع أسلوب الانحدار المتعدد، بجانب استخدام المنهج الاستقرائي وذلك الاستقراء فرضيات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ومن ثم صياغة فرضيات البحث.

٨- عينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من البيانات الاقتصادية فى دول شمال افريقيا (مصر – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب) ، حيث تم اختيار مجتمع الدراسة لما تشهده منطقة الشرق الاوسط وبالاخص شمال افريقيا من تغيرات هيكلية فى الواقع الاقتصادى ، وقد تم اختيارها عينة الدراسة للفترة من ١٩٨٠-٢٠٢١م ، ولما تشكل مرحلة تحول فى السياسات الاقتصادية التى اتبعتها تلك الدول ، حيث تشكل تلك الفترة فى دول شمال افريقيا أهمية للباحث نظرًا للارتباط بمجتمع وبيئة العمل، بالإضافة إلى السعي لإثراء المكتبة العلمية، والتعرف على النتائج العملية للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

٩- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فى حدود موضوعية وحدود المكان والزمان ، حيث يستعرض الباحث تلك الحدود على النحو الآتي:

- **الحدود الموضوعية :** يقتصر موضوع الدراسة على البحث في اثر السياسات على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الحدود المكانية:** تتلخص حدود المكان فى دراسة مقارنة بين كلا من (مصر – ليبيا – تونس – الجزائر - المغرب)
- **حدود الزمان:** تتلخص حدود الزمان في الفترة من العام ١٩٨٠ حتى العام ٢٠٢١م.

١٠- الدراسة التحليلية :

يوضح الجدول التالى رقم (١) القيم الاحصائية للمتغيرات حيث فيما يتعلق بمؤشرات السياسيات المالية للفترة من العام ١٩٨٠-٢٠٢١م.

الجدول رقم (١)
الاحصاء الوصفى لمتغيرات السياسات المالية للفترة
من العام ١٩٨٠ حتى العام ٢٠٢١م

المتغيرات			اقل قيمة	اعلي قيمة	المتوسط الحسابى Mean	الانحراف المعيارى Std. Deviation	الالتواء Skewness	التفرطح Kurtosis
المتغير المستقل	X.1	الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية	0.087	1.2554	0.520	0.02146	0.54798	1.3214
	X.2	دعم المنتجات البترولية	0.624	5.260	1.327	0.04581	0.22642	2.5058
	X.3	التسهيلات المصرفية والائتماني	1.458	6.432	2.168	0.02578	0.81973	2.5876
	X.4	الانفاق الحكومى على البنية التحتية	1.250	23.48	6.758	0.82902	0.26368	1.4560
	X.5	الانفاق الاستهلاكى	5.380	65.95	32.10	0.02865	0.2428	1.6950
	Z	معدل النمو الاقتصادى	1.021	7.850	2.466	0.62846	0.2126	2.2625
المتغير التابع	Y	الاستثمار الاجنبى المباشر	1.79	5.59	3.04	0.08115	0.9497	1.4875

تظهر النتائج المشار اليها فى جدول (١) الاحصاء الوصفى لقيم متغيرات السياسات المالية، فقد اظهرت النتائج للفترة من ١٩٨٠-٢٠٢١م، حيث جاء المتوسط الحسابى للاعفاءات الضريبية بقيمة (٠.٥٢٠) مليار دولار، واعلى قيمة (١.٢٥٥) مليار دولار ، واقل قيمة (٠.٠٨٧) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، وجاء المتوسط الحسابى لدعم المنتجات البترولية بقيمة (١.٣٢٧) مليار دولار، واعلى قيمة (٥.٢٦٠) مليار دولار ، واقل قيمة (٠.٦٢٤) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، وجاء المتوسط الحسابى للتسهيلات المصرفية والائتمانية بقيمة (٢.١٦٨) مليار دولار، واعلى قيمة (٦.٤٣٢) مليار دولار ، واقل قيمة (١.٤٥٨) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، وجاء المتوسط الحسابى للانفاق الحكومى على البنية التحتية بقيمة (٦.٧٥٨) مليار دولار، واعلى قيمة (٢٣.٤٨) مليار دولار ، واقل قيمة (١.٢٥٠) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، وجاء المتوسط الحسابى لانفاق الاستهلاكى بقيمة (٣٢.١٠) مليار دولار، واعلى قيمة (٦٥.٩٥) مليار دولار ، واقل قيمة (٥.٣٨٠) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، وجاء المتوسط الحسابى للنمو الاقتصادى بقيمة (١.٣٢٧) مليار دولار، وعلى قيمة (٥.٢٦٠) مليار دولار ، واقل قيمة (٠.٦٢٤) مليار دولار فى دول شمال افريقيا ، حيث تظهر النتائج ان مستوى الالتواء (Skewness) للبيانات قريب من مستوى الصفر وأن ومستوى التفرطح (Kurtosis) اقل من المستوى (٣) وبالتالى فان هناك اعتدالية فى توزيع البيانات مما يعبر عن صلاحيتها للتحليل الاحصائى.

وفى ضوء ما تم من اجراء اختبارات الصلاحية والتاكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعى ، فانه تم اجراء اجراء اختبار الانحدار اللوجيستى المتعدد (Multinomial Logistic Regression) لبيان تاثير السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى دول شمال افريقيا ، حيث نصت الفرض الرئيسية على انه "يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للسياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى " وللتوصل الى نتائج اختبار الفرض الرئيسى فانه تم اجراء اختبار الانحدار اللوجيستى لقياس تاثير

السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر ، كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (١) لنتائج اختبار الانحدار اللوجيستى.

	دولة مصر		دولة ليبيا		دولة تونس		دولة الجزائر		دولة المغرب		اجمالى عينة الدراسة	
	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)	ميل الانحدار (β)	مستوى المعنوية * (Sig)
القطع الثابت (α)	1.265	0.000	1.117	0.000	1. 251	0.000	1.36	0.000	1.22	0.001	1.051	0.000
X1 : الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية	0.011	0.001	0.027	0.000	0.015	0.001	0.016	0.000	0.028	0.001	0.050	0.001
X2 : دعم المنتجات البترولية	0.096	0.000	0.022	0.001	0.019	0.001	0.017	0.001	0.047	0.000	0.017	0.000
X3 : التسهيلات المصرفية والائتماني	0.154	0.000	0.155	0.002	0.126	0.000	0.281	0.001	0.118	0.000	0.191	0.001
X4 : الانفاق الحكومى على البنية التحتية	0.284	0.000	0.288	0.003	0.261	0.000	0.253	0.000	0.218	0.001	0.204	0.000
X5 : الانفاق الاستهلاكى	0.232	0.000	0.248	0.001	0.128	0.002	0.276	0.001	0.235	0.000	0.219	0.000
Xz: معدل النمو الاقتصادى	1.200	0.001	1.245	0.006	2.054	0.000	1.293	0.000	1.088	0.000	1.016	0.000
مستوى معنوية النموذج	P-Value = 0.000		P-Value = 0.001		P-Value = 0.002		P-Value = 0.000		P-Value = 0.000		P-Value = 0.000	
معامل التحديد (R^2) Cox & Snell	33.65%		28.65%		39.64%		41.36%		39.65%		42.15%	
معامل التحديد (R^2) Nagelkerke	34.65%		30.25%		42.65%		42.96%		40.62%		46.32%	

* تكون العلاقة دالة احصائيا (مقبولة) عند مستوى معنوية ٥%.
* المتغير التابع: الاستثمار الاجنبى المباشر

يتضح من قيمة معاملات التحديد ان هناك قوة تفسيرية لها دلالة معنوية تعبر عن اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لتاثير توجهات السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول مجتمع الدراسة ، وقد اظهرت النتائج الاحصائية ان النموذج معنوى عند مستوى P-Value اقل من ٥%، وان معامل التحديد لـ (Cox & Snell) اظهر مانسبته ٤٢.١٥% ليفسر القوة التاثيرية لتطبيق السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر ، وقد اظهر معامل التحديد لـ (Nagelkerke) ما نسبته 46.32% ليعبر عن التغير الحاصل فى مستوى الاستثمار الاجنبى المباشر نتيجة لتطبيق توجهات السياسات المالية، وقد اشارت النتائج الى ان السياسات المالية فى مصر اثرت على الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ٣٣.٦٥% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell)، وبنسبة ٣٤.٦٥% وفقا لمعامل التحديد لـ

(Nagelkerke)، وان السياسات المالية اثرت على الاستقرار المصرفى فى ليبيا بنسبة ٢٨.٦٥% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell)، وبنسبة ٣٠.٢٥% وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke)، وان السياسات المالية اثرت على الاستثمار الاجنبى المباشر فى تونس ٣٩.٦٤% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell)، وبنسبة ٤٢.٦٥% وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke) ، وان السياسات المالية اثرت على الاستثمار الاجنبى المباشر فى الجزائر بنسبة ٤١.٣٦% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell)، وبنسبة ٤٢.٩٦% وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke) ، وان السياسات المالية اثرت على الاستثمار الاجنبى المباشر فى المغرب بنسبة ٣٩.٦٥% وفقا لمعامل التحديد لـ (Cox & Snell)، وبنسبة ٤٠.٦٢% وفقا لمعامل التحديد لـ (Nagelkerke) فى ضوء اضافة المتغير الرقابى معدل النمو الاقتصادى .

- **<u>ومن ثم فانه تم قبول الفرض الرئيسى حيث نص " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للسياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى " فى ضوء ماتوصلت اليه نتائج الدراسة من وجود تاثير</u>** النموذج معنوى عند مستوى P-Value اقل من ٥%، وان معامل التحديد لـ (Cox & Snell) اظهر مانسبته ٤٢.١٥% ليفسر القوة التاثيرية لتطبيق السياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر.
- تم قبول الفرض الفرعى الأول حيث نص على انه " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى " فى وضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الانحدار والتى تشير الى ان زيادة الاعفاءات الضريبية للمستثمرين الاجانب بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ٥% وفقا لمعامل ميل الانحدار ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية .

- تم قبول الفرض الفرعى الثانى حيث نص على انه " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية لدعم المنتجات البترولية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى" فى وضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الانحدار والتى تشير الى ان زيادة الدعم للمنتجات البترولية بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ١.٧% وفقا لمعامل ميل الانحدار ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية .
- تم قبول الفرض الفرعى الثالث حيث نص على انه " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للتسهيلات المصرفية والائتماني ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى" فى وضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الانحدار والتى تشير الى ان زيادة التسهيلات المصرفية والائتمانية بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ١٩.١% وفقا لمعامل ميل الانحدار ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية .
- تم قبول الفرض الفرعى الرابع حيث نص على انه " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للانفاق الحكومى على البنية التحتية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى" فى وضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الانحدار والتى تشير الى ان الانفاق الحكومى على البنية التحتية بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ٢٠.٤% وفقا لمعامل ميل الانحدار ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية .
- تم قبول الفرض الفرعى الخامس حيث نص على انه " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للانفاق الاستهلاكى ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى" فى وضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الانحدار والتى تشير الى ان زيادة الانفاق

الاستهلاكى بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ٢١.٩% وفقا لمعامل ميل الانحدار ، عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية .

١١- نتائج الدراسة:

يمكن صياغة نتائج الدراسة على النحو التالى :

١) توصلت الدراسة الى ان السياسات المالية التى اعتمدتها دول شمال افريقيا اثرت بشلك ايجابى على الاستثمار الاجنبى المباشر ، حيث ارتفعت معادلات الاستثمار من العام ١٩٨٠ الى العام ٢٠٢١م ، فى ظل معدل النمو الاقتصادى ، مما يعبر عن اهمية تلك السياسات فى جذب المستثمرين الاجانب تجاه دول شمال افريقيا .

٢) توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى للاعفاءات و الحوافز الضريبية للأستثمار الأجنبي تتمثل فى ادخال اعفاءات ضريبية ، فى الدول عينة الدراسة وانه كلما اهتمت الدولة بتقديم اعفاءات وحوافز ضريبية ادى ذلك الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر.

٣) توصلت نتائج الى الدراسة الى ان لدعم المنتجات البترولية ضمن السياسات المالية دور ايجابى فى جذب الاستثمارات الاجنبية ، حيث مع زيادة الدعم ساهم ذلك فى جذب مزيد من الاستثمارات الى دول شمال افريقيا.

٤) انتهت نتائج الدراسة الى ان للتسهيلات المصرفية والائتمانية ضمن السياسات المالية اثر ايجابى على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى عند مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول وله دلالة احصائية ، فكلما زاد حجم التسهيلات الائتمانية ادى ذلك الى زيادة الاستثمارات الاجنبية .

٥) توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للانفاق الحكومى على البنية التحتية ضمن السياسات المالية التى اعتمدت عليها الدراسة على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى ، فكلما زاد الانفاق الحكومى بوحدة واحدة ادى ذلك الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر

بنسبة ٢٠.٤% مما يعبر عن الاثر الايجابى للسياسات المالية على الاستثمار الاجنبى المباشر.

٦) توصلت النتائج الى ان الانفاق الاستهلاكى ضمن السياسات المالية يؤثر بشكل ايجابى على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظل معدل النمو الاقتصادى ، حيث ان زيادة الانفاق الاستهلاكى بمقدار وحدة واحدة تؤدى الى زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر بنسبة ٢١.٩% .

١٢- توصيات الدراسة:

في ضوء ما تقدم من نتائج واستخلاصًا لما توصلنا إليه من نتائج فإنه يمكن استعراض توصيات الدراسة في النقاط الآتية:

١. ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة تعتمد على دراسة السياسات المالية الاكثر تاثيرا وتفاعلا مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقًا لما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وذلك لغرض الاهتمام بتلك العوامل، ومن ثم تحفيز المستثمر الأجنبي على التوجه نحو دول شمال افريقيا .

٢. الاستفادة من وجود العلاقة الايجابية بين المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يساعد الباحثين على تطوير البحث وتحقيق الإضافة العلمية من خلال التوسع في دراسة العلاقة المباشرة بين المتغيرات.

٣. الاستفادة من نتائج النموذج الذي تم التوصل إليه والتعرف على الأثر الناتج من المتغيرات للعمل على تحديد مستوى الاختلاف بين المتغيرات المستقلة لجذب الاستثمارات الأجنبية في دول شمال افريقيا ، ومن ثم الاهتمام بالعوامل وفقًا لدرجة أهميتها، وذلك لزيادة معدلات الاستثمار.

٤. أن تعمل الجهات المختصة على صياغة الضوابط المنظمة تعاملات المستثمرين وفقًا لما تم التوصل إليه من نتائج حيث تساعد على التوافق مع تطلعات الشركات الأجنبية في الاستثمار فى دول شمال افريقيا .

٥. التوسع فى إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى، لم تشملها الدراسة مثل أثر العوامل الاجتماعية والسياسية وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا .
٦. أن يتم إصدار تقارير دورية توضح الحوافز والمحددات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي مع ضرورة الأخذ بالدراسات التي تناولت الموضوع.

- المراجع :

١) عواد ، على سعيد (٢٠١٤) " محددات الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل آليات التجارة العالمية " رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .

٢) غريب ، بولرتاح (٢٠١٢) " العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر) ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٣) فريد ، أحمد مصطفى وآخرون (٢٠٠٠) " تطور الفكر والوقائع الاقتصادية " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

٤) فضيل ، محمود (١٩٨٢) " حول التناقضات الاقتصادية وسياسات الاستثمار " مكتبة مدبولي – القاهرة.

٥) لطرش، الطاهر، (٢٠٠٤)، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٦) لطفي، على (١٩٩٥) " المالية العامة دراسة تحليلية " مكتبة عين شمس ، مصر.

٧) مدبولي ، أمنية (٢٠١٤) " المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان " دراسة مقارنة مع كوريا الجنوبية - ماليزيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١١ " رسالة دكتوراة، كلية التجارة جامعة عين شمس.

٨) المزروعي ، علي(٢٠١٢) ، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٣٤، العدد ١٠٩.

٩) مطر، محمد، (١٩٩٩)، "إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية" الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

١٠) نصير ، سعد الدين (٢٠١٢) " العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار المباشر فى الدول النامية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠ " رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة، عمان.

١١) نور الدين،محمد (٢٠٠٧)"الاستثمارات الأجنبية والشفافية في مصرفي ظل الأزمة العالمية " ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مص

١٢) نورة ، بيرى و عبود ، زرفين (٢٠١٤) " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس والمغرب - محددات وآثار ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر.

١٣) عبد العزيز ، وليد صالح (٢٠٠٤) " حوافز الاستثمار وفقاً لاحدث التشريعات الاقتصادية " ، دار النهضة العربية ، القاهرة

١٤) أبو قحف، عبد السلام (١٩٩١)، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

١٥) بن خليفة، سهام حسين ، (٢٠٠٢)، "الاستثمار الأجنبي المباشر واثره في اقتصاد دول المغرب العربي (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب) أكاديمية الدراسات العليا طرابلس"، قسم التمويل والمصارف، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢.

١٦) الطبولي، أبو القاسم عمر، (٢٠٠٣)، " الإعفاءات الضريبية كحوافز لغرض تشجيع الاستثمار والتشريعات الليبية" ، النظام الضريبي في ليبيا"، البحوث التي ألقيت في ندوة النظام الضريبي في ليبيا، التقييم والإصلاح، منشورات أكاديمية الدراسات العليا .

١٧) عبد الرؤف ،محمد السيد(٢٠١٦) " دور التحفيزات الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤" مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها.

18) سليمان ، هيام محمد على (٢٠١٦) " اثر اعفاءات الضرائب غير المباشرة على الاستثمار فى السودان خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

19) Yan. J(2016)"An Empirical Analysis To The Impact Of Tax Incentives On Fdi After Wto"Modern Economy, 2016, 7, 1264-1271 Issn 2152-7261issn Print: 2152-7245

20) Gladys.W.T(2017)"An Investigation Of The Effect Of Tax Incentives On The Fdis: A Case Of Epzs In Athi River Kenya"Journal Of Accounting, Finance And Auditing Studies 3/1 (2017) 17-36

21) Kassahun. S(2015)"The Impacts Of Tax Incentives In Attracting Foreign Direct Investement In Ethiopia"The Department Of Accounting And Finance،College Of Business And Economics ، Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Science In Accounting And Finance

22) Joseph.A(2017)"Tax Incentives And The Flow Of Foreign Direct Investment To Non-Oil Sector: Empirical"Asian Journal Of Social Sciences And Management Studies Issn(E) : 2313-7401 Issn(P) : 2518-0096 Vol. 4, No. 1, 57-64, 2017

23) Ali, S &Guo, W (2005) " Determinants Of Fdi In China" Determinants Of Fdi In China , Journalof Development Studies, Vol. 31, pp. 710.

24) Buch, C. M., Kesternich, I., Lipponer, A, et al.. (2014). Financial Constraints And Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence. Review Of World Economics, 150(2),

25) Cardak, B. A.,& Moosa, I. A. (2005), "The Determinants Of Foreign Direct Investment: An Extreme Bounds Analysis". Journal Of Multinational Finan-Cial Management, 16, pp.199-211.

26) Dhakal, D & Franklin M & Kamal U (2007), "Fdi And Transition Economies:Empirical Evidence From A Panel Data Estimator", Economics Bulletin , Vol 6, No 33 pp1-9.

27) Hakro,Ahmed Nawaz&Ghumro,Akhtiar Ahmed (2010) "Foreign Direct Investment, Determinants And Policy Analysis: Case Study Of Pakistan " Journal Of Economic Development pp. 29–45.

28) Hara Masauki U. & Razafimaherfa F (2003) " The Determinants of Foreign Direct Investment" Journal of the Japanese and International Economics Vol. 10(4), pp. 420-451.

29) Hasan ,Ben-Taher & Gianluigi ,Giorgione (2009), "The Determinants Of Fdi,A Panel Data Study On Amu Countries", Liverpool Business School, Liverpool John Moore's University.

30) Juan,Du A. M. (2010) "What Are The Determinants Of Fdi To Vietnam? " Master Thesis For Management Program , Tilburg University